

تقييم فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل: دراسة تطبيقية باستخدام تحليل مغلف البيانات

د. سمر الباجوري*

مستخلص

لا تزال العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر محور لجدل كبير في الأدبيات الاقتصادية، فبينما ذهب البعض إلى وجود علاقة حتمية بين الإثنين بمعنى أن تحقيق النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين رفاهة الأفراد والحد من معدلات الفقر، يذهب البعض الآخر إلى أن هذه العلاقة هي علاقة مشروطة بأثر هذا النمو على توزيع الدخل، فإذا صاحب النمو الاقتصادي تغيير أو تحسين في توزيع الدخل أدى إلى تقليل الفقر، أما إذا لم يحدث ذلك فيكون تأثير النمو على الفقر محدوداً.

وتعد القارة الأفريقية مثلاً صارخاً على إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، فالمنتج للأداء الاقتصادي للعديد من الدول الأفريقية في العقد الأخير يجد أنها نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، أعلى حتى من المتوسط العالمي، بل أنها تخطت في بعض هذه الدول العشرة في المائة، إلا أن الفقر لا يزال هو السمة السائدة في دول القارة، فمن بين أعلى 30 دولة في العالم من حيث معدلات الفقر (عدد السكان تحت خط الفقر) هناك 24 دولة أفريقية. كما يقدر البنك الدولي عدد السكان تحت خط الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من 390 مليون نسمة يشكلون أكثر من 50% من إجمالي عدد السكان في أفريقيا جنوب الصحراء.

وتتمثل إشكالية الدراسة في تحليل العلاقة بين تحقيق النمو الاقتصادي والحد من الفقر في الدول النامية بالتطبيق على دول حوض النيل، وذلك بهدف الإجابة على تساؤل رئيسي وهو ما إذا كان النمو الاقتصادي المتحقق في تلك الدول هو نمو الشامل أم لا؟ وما هي محددات هذه العلاقة. وذلك باستخدام

تحليل مغلف البيانات ذو المرحلتين *Two Steps Data Envelopment Analysis*.

وقد خلصت الورقة إلى أن نجاح دول حوض النيل في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة لم يقترن بنجاحها في خفض معدلات الفقر أو علاج التفاوت في توزيع الدخل. وأن العوامل الرئيسية التي أعاققت ذلك هي تدني مؤشرات التعليم وارتفاع معدلات النمو السكاني.

الكلمات المفتاحية: النمو الشامل، الفقر، تحليل مغلف البيانات، النمو الاقتصادي، حوض النيل.

مقدمة

يعد الحد من الفقر وخفض معدلاته محوراً أساسياً في أي سياسة تنموية، والذي يتطلب تحقيقه تبني سياسات اقتصادية توازن بين تحقيق النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل معاً. ولاتزال العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر محوراً لجدل كبير في الأدبيات الاقتصادية، فبينما يذهب البعض إلى وجود علاقة حتمية بين الإثنين، بمعنى أن تحقيق النمو الاقتصادي يؤدي إلى تحسين رفاهة الأفراد والحد من معدلات الفقر، يذهب البعض الآخر إلى أن هذه العلاقة هي علاقة مشروطة بأثر هذا النمو على توزيع الدخل، فإذا صاحب النمو الاقتصادي تغيير أو تحسين في توزيع الدخل أدى إلى تقليل الفقر، أما إذا لم يحدث ذلك فيكون تأثير النمو على الفقر محدوداً.

وتعد العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر جوهر مفهوم النمو الشامل¹ **Inclusive Growth** الذي نادى به مؤخراً أهداف التنمية المستدامة في قمة ريو 2013؛ والذي يشير إلى تحقيق نمو اقتصادي يصاحب بتوزيع أكثر عدالة للفرص وتخفيض معدلات الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD النمو الشامل بأنه النمو الاقتصادي الذي يمنح كل شرائح السكان في المجتمع فرص المشاركة العادلة في الاستفادة من عوائد أو منافع النمو الاقتصادي النقدية وغير النقدية. كما يعرفه البنك الدولي بأنه النمو الذي يمكن جموع السكان من المشاركة والاستفادة من عوائده ويؤدي إلى خفض معدلات الفقر، ويكون موزعاً على كافة القطاعات الاقتصادية للدولة. (Albagoury 2016)

وتمثل القارة الأفريقية مثلاً صارخاً على إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر، فالمتتبع للأداء الاقتصادي لدول أفريقيا جنوب الصحراء في العقد الأخير يجد أنها نجحت في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة بلغت في المتوسط حوالي 4.8% في الفترة (2004-2016)، وهذا المعدل أعلى حتى من المتوسط العالمي الذي بلغ 3.8% في نفس الفترة، بل أنه تخطى في بعض الدول الأفريقية العشرة في المائة، إلا أن الفقر لازال هو السمة السائدة في دول القارة، فمن بين أعلى 30 دولة في العالم من حيث معدلات الفقر (عدد السكان تحت خط الفقر) هناك 24 دولة أفريقية. كما يقدر البنك الدولي عدد السكان تحت خط الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء بأكثر من 390 مليون نسمة يشكلون أكثر من 50% من إجمالي عدد السكان في أفريقيا جنوب الصحراء.

¹ يترجم مصطلح **Inclusive Growth** في بعض الأحيان أيضاً بالنمو الاحتوائي.

وتتناول هذه الورقة تحليل العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء بالتطبيق على دول حوض النيل، في محاولة لتحديد إذا ما ارتبط النمو الاقتصادي في تلك الدول بتحسين في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر وتحقيق ما يعرف بالنمو الشامل؛ أم خلافاً لذلك صاحب النمو تدهور في توزيع الدخل أضعف أو حتى قلب أثر النمو في خفض معدلات الفقر. وذلك من خلال عرض الدراسات والأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بينهما ثم عرض مؤشرات النمو الاقتصادي والفقر في دول حوض النيل خلال الفترة محل الدراسة. يلي ذلك تحليل للعلاقة بين النمو والفقر باستخدام تحليل مغلف البيانات ذو المرحلتين حيث يتم في المرحلة الأولى قياس كفاءة النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة ويلي ذلك تحديد أهم العوامل التي تؤدي إلى تفاوت معدلات الكفاءة بين تلك الدول.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في نقطتين رئيسيتين: تتمثل أولاهما في أهمية الموضوع في حد ذاته خاصة في القارة الأفريقية والتي لايزال الفقر يشكل معضلة حقيقية فيها بالرغم من تحسن أداء دولها الاقتصادي. أما الثانية فتتعلق بالمنهجية المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في استخدام تحليل مغلف البيانات ذو المرحلتين والذي تم توظيفه في هذه الورقة في تحليل فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر، كأسلوب جديد لتناول هذه الإشكالية، فبعكس طرق تحليل الإنحدار العادية والتي تعطي متوسطات عامة عن تقدير مرونة الفقر للنمو الاقتصادي يميز هذا الأسلوب بكونه يتيح المجال للمقارنة بين الدول محل الدراسة وتحديد الدول الأفضل أداءاً وأبرز أوجه القصور في الدول التي لم تنجح في استغلال النمو الاقتصادي المحقق في الحد من الفقر، ثم في المرحلة التالية أسباب أو العوامل المؤدية لهذه الاختلافات.

أولاً : العلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر:

الإطار النظري والدراسات التطبيقية:

ظهرت العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغير في توزيع الدخل ومن ثم معدلات الفقر لأول مرة في كتابات الاقتصاديين المنتمين إلى المدرسة النيوكلاسيكية. فوفقاً للنظرية النيوكلاسيكية فإن النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة ومتكاملة، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة إلى النمو من خلال علاقات التشابك الأمامي والخلفي بين هذه القطاعات، وهو ما عرفه مارشال بالوفورات الخارجية. وبذلك، فالنمو الاقتصادي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة في مختلف القطاعات وليس القطاع المسئول عن النمو فقط. إلا أن بداية دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر بصورة تفصيلية كانت في إطار ما عرف

بفرضية كوزنتز². وتذهب هذه الفرضية إلى أن النمو الاقتصادي يرتبط بالتفاوت في توزيع الدخل ومن ثم الفقر في علاقة على شكل حرف (U) المقلوب، حيث تتراجع عدالة توزيع الدخل في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي نتيجة تركيز المدخرات في الفئات ذات الدخل الأعلى، ثم تبدأ في التحسن عندما يرتفع معدل النمو. وهو ما يرجع أساساً إلى عاملين: الأول؛ تركيز المدخرات في البداية مع فئات الدخل العليا والتي تحولها إلى أصول قابلة للاستثمار، ليتمكن هؤلاء من الاستحواذ على الحصة الأكبر من دخول تلك الأصول والممتلكات مقارنة بالفئات الأخرى. أما العامل الثانى؛ فيتمثلي التغيير الهيكلي في اقتصاد الدول مع تطورها وتحولها إلى الاقتصاد الصناعي حيث تنتقل العمالة من القطاعات منخفضة العائد والإنتاجية (الزراعة) إلى قطاعات أعلى دخلاً (الصناعة). وبالتالي فآليات السوق الحرة وإن كانت تنزع في البداية إلى عدم المساواة وتركز الثروات، إلى أنها ما تلبث أن تصحح هذا الوضع مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي (السيد 2015).

هناك أيضاً نموذج لويس Lewis عام 1954، والذي يرى أن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل تمر بمرحلتين (بافتراض وجود قطاعين قطاع زراعي تقليدي وقطاع صناعي متقدم)، تتسم المرحلة الأولى بارتفاع التفاوت في توزيع الدخل لبقاء أجور العمالة ثابتة، في حين ترتفع أرباح الرأسماليين نتيجة انتقال العمالة من قطاع الزراعة إلى قطاع الصناعة بنفس الأجر. أما المرحلة الثانية للنمو الاقتصادي فتتسم بانخفاض التفاوت في توزيع الدخل نتيجة ارتفاع أجور العمالة، بسبب انخفاض عرض العمل في القطاع التقليدي، وبالتالي انخفاض أرباح الرأسماليين، ومن ثم تخفض معدلات النمو الاقتصادي، إلا أن التقدم التكنولوجي يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الأرباح رغم ارتفاع الأجور، وبالتالي يستمر النمو، ومن ثم، يتحسن توزيع الدخل وينخفض الفقر. (Kanbur 2000)

على صعيد آخر، ذهبت العديد من الكتابات الاقتصادية إلى أن المحدد الرئيسي للعلاقة بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر هو الهيكل القطاعي لهذا النمو. فأثر نمو القطاعات الاقتصادية

² يعد كوزنتز هو أول من درس العلاقة بين النمو وتوزيع الدخل، وقد ظهرت هذه الفرضية في تحليل Simon

Kuznets للعوامل المحددة لتوزيع الدخل وطرق علاج هذا التفاوت في بريطانيا في دراسته:

Simon Kuznets, "Quantitative Aspects of the Economic Growth of Nations Distribution of Income by Size", Economic Development and cultural Change,

بالدول النامية على معدلات الفقر في هذه الدول ليس متماثلاً، بل إن هذا الأثر يعتمد على مساهمة هذا القطاع في التشغيل والإعالة وعلى إمكانية انتقال العمالة من القطاعات الأخرى إليه، وبالتالي إستفادة عدد أكبر من الأفراد من هذا النمو وتحقيق خفض أكبر لمعدلات الفقر. (Suryahadi 2009)

هناك أيضاً نظرية التساقط Trickle down التي سادت كتابات التنمية الاقتصادية في الخمسينيات والستينيات، وهي تشير إلى ضرورة تبني الدول الساعية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية لنماذج نمو اقتصادي تنتقل ثمارها من الطبقات الغنية إلى الطبقات الفقيرة في المجتمع من خلال زيادة إنفاق واستثمار الطبقات الغنية التي تستفيد من النمو أولاً. وبذلك فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر -وفقاً لهذا التحليل- هي علاقة غير مباشرة، إلا أن عدم حدوث الأثر أو هذا الانتقال يؤدي إلى اتساع الفجوة بين الاغنياء والفقراء ويخلف نموذجاً للنمو يتسم بالتفاوت الشديد في توزيع الدخل وتنامي الفقر في الدولة وهو ما اطلق عليه مصطلح النمو البائس³ (Bhagwati 1988).

ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضية الفقر، ظهر مفهوم النمو المحابي للفقراء⁴، والذي يشير إلى ذلك النمو الاقتصادي الذي يحسن من وضع الفقراء أو الذي يستفيد منه الفقراء بصورة تفوق استفادة غير الفقراء، وبالتالي فهو النمو الذي يصاحب بتوزيع أفضل للدخل (علي 2009). وهنا تجدر التفرقة بين النمو الاقتصادي المحابي للفقراء في صورتيه المطلقة والنسبية. فالنمو المحابي للفقراء بشكل مطلق يعني النمو الاقتصادي الذي يحقق استفادة مطلقة أعلى للفئات الفقيرة. أما النسبي فهو النمو الاقتصادي الذي يجعل دخول الفئات الفقيرة تنمو بشكل أسرع من الفئات الأخرى في المجتمع بمعنى أنه يستهدف أساساً هذه الفئات.

ومؤخراً ظهر مفهوم أكثر شمولاً للنمو الاقتصادي وهو النمو الاقتصادي الشامل (أو الاحتوائي) والذي يتعدى قضية الفقر والمساواة في توزيع الدخل ليشمل غيرها من قضايا المساواة والحد من التفاوت بين فئات المجتمع المختلفة سواء وفقاً للنوع أو الهوية أو العرق...إلخ. بالإضافة إلى الأبعاد الاجتماعية مثل تحسن مؤشرات التعليم والصحة، وكذلك البعد الخاص بالحفاظ على البيئة، بصورة تساعد في النهاية إلى تحقيق نمو مستدام (Lundstrom 2009).

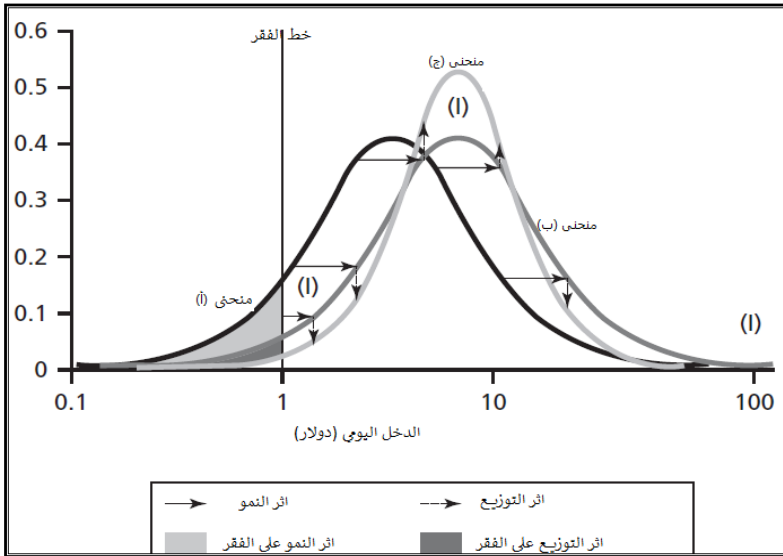
³ Immiserizing Growth

⁴ Pro-Poor Growth

وبشكل عام يمكن القول أن مع تأكيد معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن النمو الاقتصادي يساعد في الحد من الفقر، فإن الاختلاف مازال قائماً حول حجم هذا التأثير ومحدداته. وفي هذا الإطار يمكن تقسيم أثر النمو الاقتصادي على الحد من الفقر إلى تأثيرين منفصلين: الأول هو الأثر المباشر للنمو على متوسط دخل الفرد في الدولة وبالتالي على معدلات الفقر، فيما يطلق عليه أثر النمو Growth Effect. والثاني: هو أثره غير المباشر من خلال أثر النمو الاقتصادي على هيكل توزيع الدخل في الدولة وهو ما يطلق عليه أثر التوزيع (Missehorn 2006). وهو ما يمكن توضيحه بالشكل التالي:

و يوضح الشكل التالي أنه مع ارتفاع متوسط الدخل أو الدخل النسبي ينتقل منحنى توزيع الدخل أفقياً من (أ) إلى (ب) مما يترتب عليه انخفاض معدلات الفقر بالجزء الموضح في الشكل، أما إذا ما اقترن هذا النمو بتحسين في توزيع الدخل فبالإضافة إلى انتقال المنحنى أفقياً فإن شكل التوزيع يختلف ليأخذ شكل المنحنى (ج) مؤدياً إلى خفض أكبر في معدلات الفقر.

شكل رقم (1): أثر النمو الاقتصادي على الفقر



المصدر:

J.H. Lopez: The Relative Roles of Growth & Inequality for Poverty Reduction. In: G.E and others: **Poverty Reduction and Growth: Virtuous and Vicious Circles**, World Bank, 2006.

أما فيما يتعلق بالدراسات التطبيقية، فقد اتفق معظمها على وجود أثر معنوي للنمو الإقتصادي على الفقر وإن تباينت قوة هذا الأثر باختلاف الحالات المدروسة. وقد اعتمدت هذه الدراسات في تقديرها للعلاقة بين معدلات الفقر والنمو الإقتصادي على تحليل الانحدار وذلك لتقدير ما يعرف بمرونة الفقر للنمو الإقتصادي؛ بمعنى التغير الذي يطرأ على معدلات الفقر كنتيجة للتغير في معدلات النمو الإقتصادي في الدول محل الدراسة بـ 1%. ففي دراسة (Adams 2004)، حاول الباحث تقدير أثر النمو الإقتصادي على الفقر في الدول النامية، وذلك بالتطبيق على 60 دولة نامية. من خلال تحليل الانحدار لتقدير مرونة الفقر للتغير في الناتج المحلي الإجمالي. وقد وجدت الدراسة أن النمو الإقتصادي كان له أثر معنوي على تقليل معدلات الفقر في الدول محل الدراسة، حيث بلغت مرونة الفقر - بعد تحييد أثر عدالة توزيع الدخل - حوالي (- 2.79) بمعنى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي بـ 10% يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر بحوالي 28%. في حين قدرت دراسة (Bruno 1998) مرونة الفقر للنمو الإقتصادي بحوالي (- 2.12) أي أن تحقيق نمو إقتصادي 10% يؤدي إلى خفض معدلات الفقر بحوالي 21.2%، وذلك باستخدام بيانات عشرين دولة نامية للفترة (1984-1993). وفي تقرير للبنك الدولي (World Bank 2002) عن إمكانية تخفيض معدلات الفقر اتساقاً مع الأهداف الإنمائية، كشفت الدراسة إلى أن تخفيض معدلات الفقر من 23% إلى 14% يستلزم رفع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية إلى حوالي 3.6% سنوياً بواقع 70% زيادة إجمالية للفترة من 2000 إلى 2015.

هناك أيضاً دراستا (الليثي 2006) و (بورجونيون 2005) عن تفسير النمو الإقتصادي في مصر وتحديد مصادره وربطه بمعدلات الفقر في الفترة من 1990 إلى 2004، وذلك في محاولة لتحديد ما إذا ارتبط النمو الإقتصادي بتحسين في توزيع الدخل بحيث أدى كلاهما معاً إلى خفض معدلات الفقر بصورة معنوية، أم خلافاً لذلك صاحب النمو تدهور في توزيع الدخل. فقد خلصت الدراستان إلى أن الحد من الفقر يستلزم المزج بين سياسات تحقيق النمو الإقتصادي وسياسات إعادة توزيع الدخل، وبما يتناسب مع خصوصيات كل دولة ومصادر النمو الإقتصادي فيها. فالنمو الإقتصادي والحد من الفقر وإعادة توزيع الدخل هي أهداف غير متعارضة ويمكن تحقيق التوازن بينها من خلال السياسات الضريبية وبرامج الدعم وإعادة توزيع الأصول بين كل من النمو الإقتصادي وعدالة توزيع الدخل.

أما عن الدراسات التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقير في أفريقيا، ففي دراسة (Khan 1999) عن العلاقة بين النمو والفقير في جنوب أفريقيا، أكد الباحث على أن المحدد الرئيسي لقوة العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقير هو الهيكل القطاعي لهذا النمو، فنمو القطاع الزراعي وقطاع الخدمات أكثر ارتباطاً بتقليل الفقر من نمو قطاع الصناعة.

أما في دراسة (Fosu 2008) عن أثر النمو الاقتصادي على معدلات الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء ومقارنته بالدول غير الأفريقية في الفترة (1977-2004) إستناداً إلى بيانات 85 دولة: 24 دولة أفريقية و61 غير أفريقية. توصل الباحث أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض معدلات الفقر إلا أن قوة هذا التأثير تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً لعاملين: مستوى التفاوت في توزيع الدخل، ومستوى الدخل في بداية الفترة. حيث يقل تأثير النمو الاقتصادي على الفقر كلما ارتفعت مستويات التفاوت في توزيع الدخل. كذلك يكون تأثير النمو أكبر في الدول ذات مستويات الدخل الأعلى. وبمقارنة مرونة الفقر للنمو الاقتصادي في الدول الأفريقية وغير الأفريقية وجد الباحث أنها أقل في أفريقيا حيث بلغت في المتوسط (-1.1) فقط في الدول الأفريقية مقارنة بحوالي (-3) في الدول غير الأفريقية. كذلك أشار الباحث إلى وجود تفاوتات كبيرة في مرونة النمو الاقتصادي بين الدول الأفريقية محل الدراسة حيث تراوحت هذه المرونة من (-0.63) إلى (-1.41) وقد أرجع الباحث هذا التفاوت إلى إختلاف مستويات التفاوت في توزيع الدخل بين تلك الدول.

وفي دراسة (Fosu, 2008) بالتطبيق على بيانات الريف والحضر في 16 دولة أفريقية خلال الفترة (1990-2000)، قدر الباحث مرونة النمو الاقتصادي للفقير بما يتراوح بين (-0.02)، إلى (-0.68). وأن المحدد الرئيسي لهذه المرونة هو أيضاً مستوى التفاوت في توزيع الدخل، حيث وجد الباحث أن ارتفاع قيمة معامل جيني بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر بحوالي 1.9 نقطة مئوية.

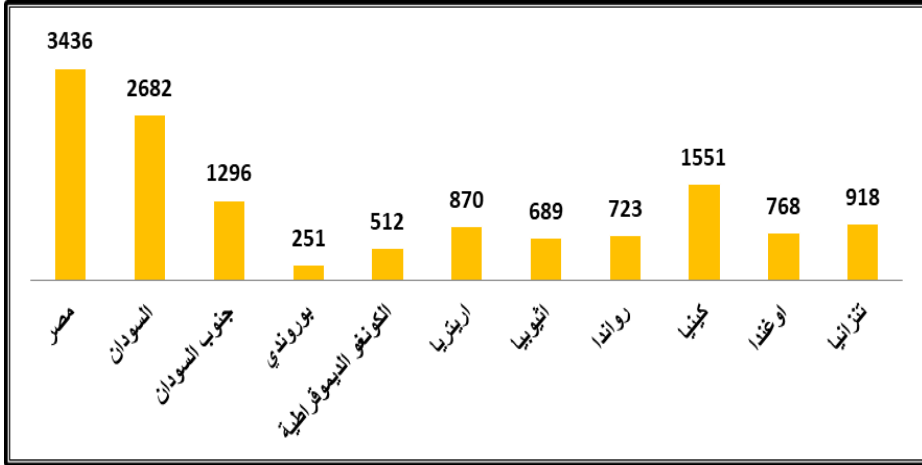
ثانياً: مؤشرات النمو الاقتصادي والفقير في دول حوض النيل:

يضم إقليم حوض النيل إحدى عشر دولة تغطي مساحة 3.135 مليون كم². هذه الدول هي: مصر، السودان، جنوب السودان، بوروندي، الكونغو الديمقراطية، إريتريا، إثيوبيا، رواندا، أوغندا وتنزانيا.

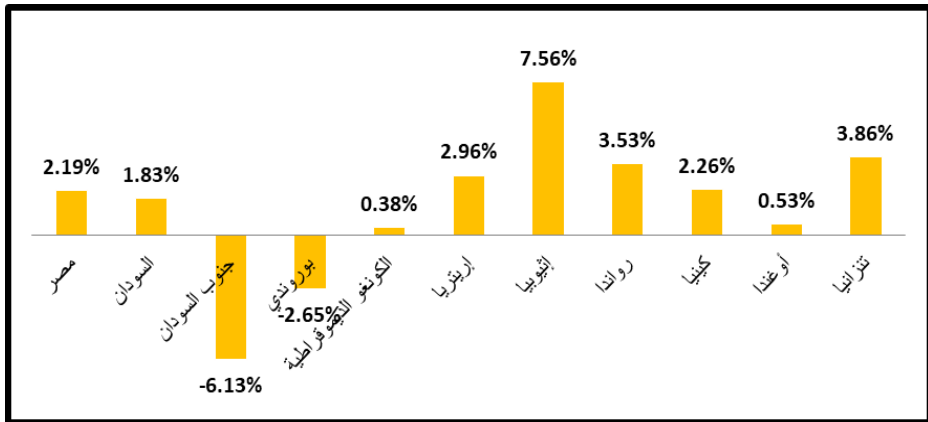
فيما يتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي، فتحتل مصر المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بلغ عام 2016 حوالي 3436 دولار، يليها السودان 2682

دولار. أما أقل دول حوض النيل فقد كانت الكونغو الديمقراطية وبورندي حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 512 دولار و 251 دولار. أما فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي فقد حققت إثيوبيا أعلى معدلات النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي بلغ حوالي 7.6% عام 2017 ، يليها تنزانيا بحوالي 3.86% في نفس العام، ثم رواندا وكينيا ومصر والتي حققت معدل نمو حقيقي بلغ 3.53% و 2.26% و 2.19% على التوالي. في حين حققت كلا من بوروندي وجنوب السودان معدل نمو سالب وذلك كما يتبين من الشكل رقم (3).

شكل رقم (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول حوض النيل لعام 2017 (دولار)

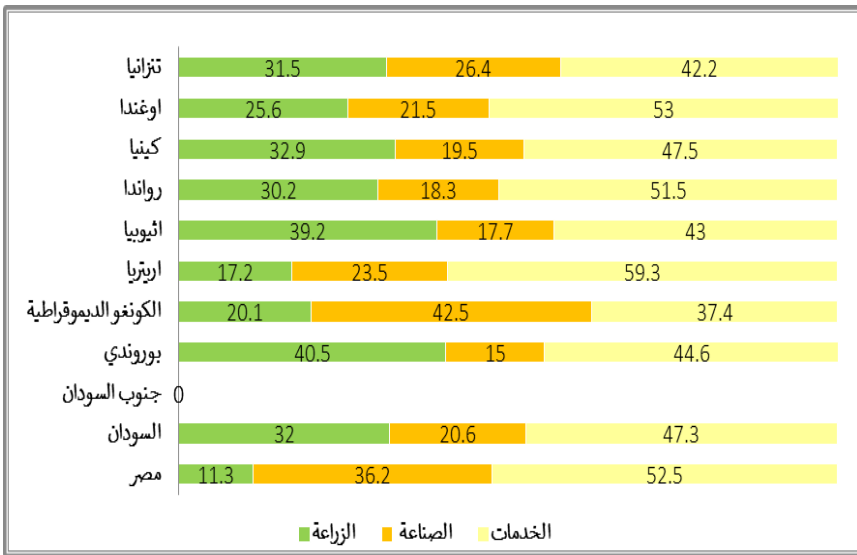


شكل رقم (3): معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في دول حوض النيل لعام 2017



UNECA & AFDB: **African Statistical Yearbook 2017** (Addis Ababa: UNECA)

ويساهم قطاع الزراعة في إنتاج أكثر من 20% من الناتج المحلي الإجمالي لدول حوض النيل مجتمعة، إلا أن هذه النسبة تتفاوت من دولة إلى أخرى داخل الإقليم. حيث يساهم قطاع الزراعة بقرابة 40% من الناتج المحلي الإجمالي في رواندا وإثيوبيا، وأكثر من الثلث في السودان ورواندا وكينيا وتنزانيا، وحوالي الربع في أوغندا، و حوالي 11% فقط في مصر. شكل رقم (4): توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية الرئيسية لعام 2016 (%)

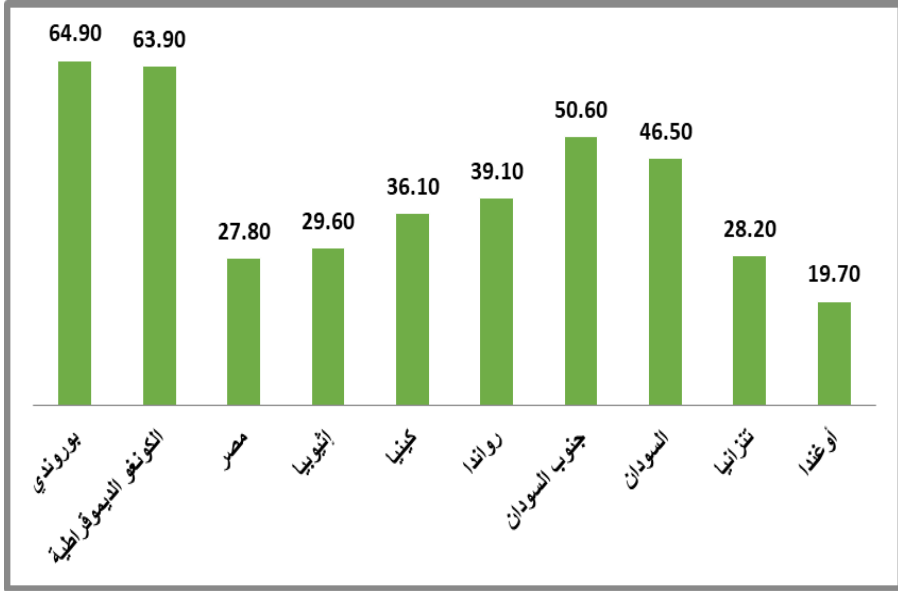


المصدر: African Statistical Yearbook 2017, p.71.

ويعد الفقر سمة رئيسية في أغلب دول حوض النيل حيث يعيش أكثر من 40% من سكان حوض النيل تحت خط الفقر الوطني، وتتجاوز نسبة الفقراء هذا المعدل في ستة من دول الإقليم، بل أنها تتجاوز 60% في ثلاث دول: الكونغو الديمقراطية وإريتريا وبوروندي. وتزداد حدة الفقر في المناطق الريفية عن مناطق الحضر، حيث تصل نسبة السكان تحت خط الفقر في المناطق الريفية في كل من بوروندي والكونغو الديمقراطية إلى 81.3% و 87.7% على التوالي. (Akol 2016)

أما توزيع الدخل، فتعاني دول حوض النيل من ارتفاع نسبي في معدلات التفاوت في توزيع الدخل، حيث تتخطى قيمة معامل جيني 40% في أربع دول هي: كينيا، ورواندا، وأوغندا، و الكونغو الديمقراطية⁵.

شكل رقم (5): نسبة السكان تحت خط الفقر الوطني في دول حوض النيل (%)



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من بيانات:

Oxford Poverty & Human Development Initiative: **Global MPI Winter 2017/2018**.

Oxford University At:

<http://ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index/global-mpi-2016/>

ولتقييم الفقر في دول حوض النيل بصورة أكثر شمولاً يمكن الإستناد إلى دليل الفقر متعدد الأبعاد⁶، والذي يتعدى مستوى الدخل ليشتمل مؤشرات أخرى أكثر شمولاً تغطي ثلاث أبعاد

⁵ لا تتوفر بيانات عن معامل جيني لكل من جنوب السودان وإريتريا.

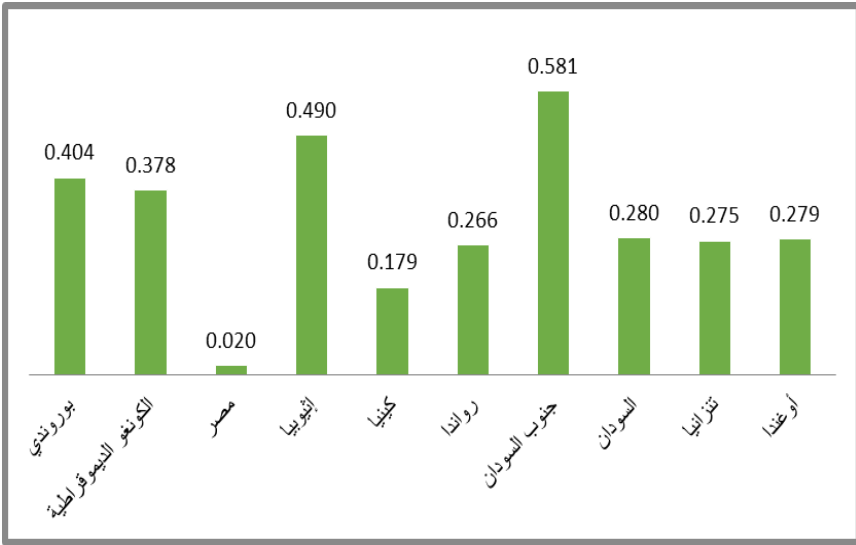
⁶ دليل الفقر متعدد الأبعاد (Multidimensional Poverty Index) هو مؤشر يقيس حرمان الأفراد والأسر المعيشية من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية: مستوى المعيشة والصحة والتعليم، التي تتضمن بدورها عشرة مؤشرات فرعية. ولمزيد من التفاصيل عن طريقة حساب هذا المؤشر يمكن الرجوع إلى:

Oxford Poverty & Human Development Initiative: **Global MPI Winter 2017/2018**.

Oxford University, At:

رئيسية هي مستوى المعيشة والتعليم والصحة. وبالنظر إلى قيمة هذا المؤشر في دول حوض النيل⁷ في الشكل رقم (6)، يلاحظ اتساق التوزيع العام للفقراء في دول حوض النيل باستخدام هذا المؤشر على الرغم من اختلاف مستويات الفقر مقارنة بالمستويات المناظرة وفقاً لمؤشرات الفقر التقليدية مثل نسبة السكان تحت خط الفقر. وتحليل أبعاد هذا المؤشر يلاحظ أن المصدر الرئيسي للفقر متعدد الأبعاد في تلك الدول (الشكل رقم 7) هو الفقر أو الحرمان في البعد المتعلق بمستوى المعيشة باستثناء مصر والتي يشكل بعدي الصحة والتعليم المكون الرئيسي فيه.

شكل رقم (6): دليل الفقر متعدد الأبعاد في دول حوض النيل

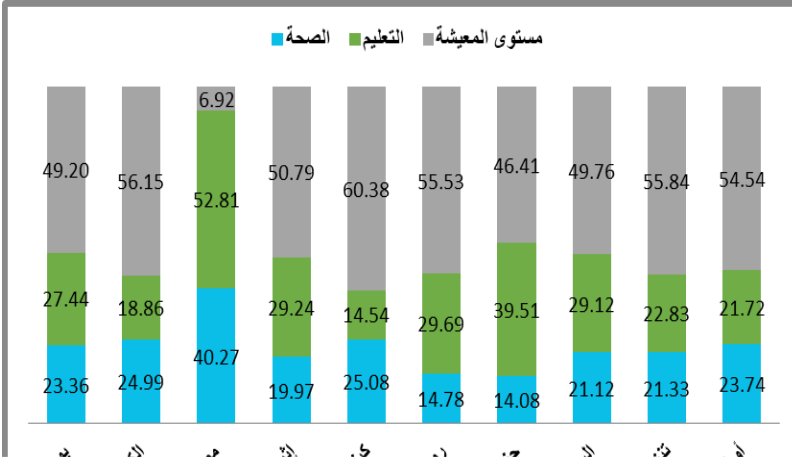


المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من بيانات: Global MPI Winter 2017/2018

<http://ophi.org.uk/multidimensional-poverty-index/global-mpi-2016/>

⁷ لا يوجد بيانات كاملة لدليل التنمية البشرية وأبعاده لدولة إريتريا.

شكل رقم (7): مكونات دليل الفقر متعدد الأبعاد في دول حوض النيل



المصدر: تم إعداده بواسطة الباحث من بيانات: Global MPI Winter 2017/2018

ثالثاً:

تحليل

العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر في دول حوض النيل باستخدام تحليل مغلف البيانات:

تعتمد هذه الورقة على أسلوب تحليل مغلف البيانات في تقييم فاعلية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر. وهو من الأساليب الرياضية التي تستخدم تقليدياً في مجال الاقتصاد الجزئي في تقييم الكفاءة الإنتاجية للوحدات الإنتاجية أو وحدات اتخاذ القرار المختلفة. إلا أنه استخدامه امتد مؤخراً إلى موضوعات الاقتصاد الكلي ليشمل موضوعات اقتصادية جديدة تتعلق بالتحليل الاقتصادي الكلي لموضوعات تقييم وتحليل الإنتاجية؛ وتقييم أثر التغير التكنولوجي عليها مثل دراستي (Fare 1994)، (Kruger 2000). أو في مجال تقييم السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي. ومن أبرز الدراسات في هذا الصدد دراسة (C. Lovell 1995 a)، حيث استخدمت الدراسة تحليل مغلف البيانات لتحليل الأداء الاقتصادي الكلي لستة عشر دولة من دول أمريكا الجنوبية خلال الفترة (1980-1991) باستخدام المؤشرات التالية:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي معدل التضخم ومعدل البطالة الفائض أو العجز في

الميزان التجاري. وقد خلصت الدراسة إلى أن المكسيك والأرجنتين وبما كانت الأفضل أداءً بينما كانت الأوروغواي وبرجواي في المرتبة الأخيرة. في دراسة أخرى لنفس الباحث بالتطبيق على دول OECD، وجدت الدراسة أن إضافة مؤشرات إضافية لتعكس الكفاءة البيئية (معدل الانبعاثات غاز الكربون، بجانب الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية تؤثر بشكل كبير على ترتيب الدول وفقاً لتحليل مغلف البيانات. ففيما يتعلق بالكفاءة الاقتصادية والاجتماعية كانت السويد وسويسرا وألمانيا هي الأفضل أداءً بينما كانت البرتغال وأسبانيا وإيطاليا هي الأقل أو الأسوأ أداءً، أما بعد إضافة مؤشرات الكفاءة البيئية فقد تصدرت كلاً من كندا والسويد والبرتغال الترتيب، أما الأقل أداءً فكانت هولندا وبلجيكا والمملكة المتحدة (C. Lovell 1995 b).

هناك أيضاً دراسة (Golany 1997)، وفيها استخدم الباحث DEA لمقارنة الأداء الكلي لدول G-7، وذلك من كلا الجانبين الإقتصادي والاجتماعي. وقد تمثلت المدخلات في: الاستثمار المحلي والانفاق الحكومي الحقيقي (بعد استبعاد الانفاق على الدفاع والتعليم) والمدفوعات المتعلقة ببرامج الضمان الاجتماعي وذلك كنسب من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، أما المخرجات فكانت معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي، معدل وفيات الاطفال الرضع، ومعدل الالتحاق بالتعليم الثانوي. وذلك باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات لاقتصاديات الحجم المتغيرة، وقد خلصت الدراسة إلى الدول ذات اقتصاديات الحجم المتزايدة تميل إلى تحقيق معدلات نمو طويلة الأجل لكلا من الناتج المحلي الاجمالي والمؤشرات الاجتماعية، بعكس الدول ذات اقتصاديات الحجم المتناقصة.

وفي دراسة (Labaj 2014) لتقييم عملية تحقيق النمو الاقتصادي والرفاهة الاقتصادية وفيها استخدم أسلوب تحليل البيانات في تقييم العلاقة بين عناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية والمتمثلة في رأس المال والعمل وما يترتب على هذا الإنتاج من مخرجات تتمثل في نمو الناتج المحلي الإجمالي، أما الرفاهة فاستخدم لتقييمها الأبعاد البيئية متمثلة في معدل انبعاث الغاز والأبعاد الاجتماعية ومتمثلة في معامل جيني لقياس التفاوت في توزيع الدخل وذلك لتقييم الكفاءة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية للنشاط الاقتصادي في 30 دولة أوروبية باستخدام بيانات عام 2010.

وفي هذه الورقة يعتمد الباحث على أسلوب تحليل مغلف البيانات في تقييم البعد الاجتماعي في فاعلية النمو الاقتصادي باعتباره المخرج الرئيسي للنشاط الاقتصادي وذلك من خلال

استخدام هذا النمو كمدخل والفقر وتفاوت توزيع الدخل كمخرجات نهائية. وتتميز هذه الطريقة في التحلي عن الطرق التقليدية (تحليل الانحدار بصورة المختلفة) في إمكانية استخدامها في المقارنة بين الوحدات فنتائج التحلي هي أساساً نتائج نسبية بمعنى أن الدولة الأفضل في العلاقة بين النمو والفقر ليست الأفضل مطلقاً وإنما هي الأفضل نسبياً مقارنة بالدول الأخرى المتضمنة في التحليل وهو ما يعطي مجالاً لدراسة تجارب هذه الدول وتحليل السياسات التي من خلالها استطاعت تحقيق تلك النتيجة أو بمعنى آخر استخدامها كوحدة مرجعية تسعى باقي الوحدات للوصول إليها. كذلك يمتاز هذا الأسلوب في كونه يوضح أسباب التفاوت في الأداء بين الوحدات المتضمنة في التحليل من خلال مرحلته الثانية والتمثلة في نموذج توبت. وبذلك فبينما تعطي طرق الانحدار التقليدية تقديراً لمرونة الفقر للنمو الاقتصادي فإن أسلوب تحليل مغلف البيانات -في هذا السياق- يعطي تقييماً (وإن كان نسبياً) للسياسات الاقتصادية الكلية للدولة ومدى نجاحها في ترجمة نموها الاقتصادي في صورة خفض لمعدلات الفقر بالفعل أم لا ومقارنة هذا الأداء بالدول محل الدراسة.

1) تحليل مغلف البيانات:

ظهر أسلوب تحليل مغلف البيانات Data Envelopment Analysis لأول مرة في عام 1978 على يد ثلاثة باحثين قاموا بصياغة النموذج الأساسي لتحليل مغلف البيانات، وهم: رودز وكوبر وتشارنس، وهو النموذج الذي عرف فيما بعد باسم CCR نسبة إلى الثلاثة باحثين: (Charness-Cooper-Rhodes). ويعرف هذا الأسلوب على أنه طريقة رياضية تستخدم البرمجة الخطية لقياس الكفاءة النسبية لعدد من الوحدات الإنتاجية المتماثلة (وحدات اتخاذ القرار Decision Making Units DMU) من خلال تحديد المزيج الأمثل لمجموعة المدخلات والمخرجات بناء على الأداء الفعلي لها (Cooper 2011). وفي إطار هذا التعريف يجدر الإشارة إلى النقاط التالية:

أ) تعرف وحدات اتخاذ القرار DMUs بأنها مجموعة من الوحدات الإنتاجية التي تعمل في ذات المجال أو تقوم بذات الوظيفة، وتستخدم نفس المدخلات والمخرجات.

ب) الكفاءة المشار إليها هي الكفاءة الفنية والتي تقتصر فقط على نسبة المخرجات للمدخلات دون أن تضع في الاعتبار أي عوامل أخرى تؤثر في الكفاءة الكلية، مثل الأسعار أو التكاليف. وبذلك يمكن صياغة الكفاءة رياضياً على النحو التالي:

$$\text{الكفاءة} = \frac{\text{المخرجات}}{\text{المدخلات}}$$

ت) أن تحليل مغلف البيانات يقيس كفاءة الوحدة الإنتاجية نسبة إلى كفاءة وحدة إنتاجية مماثلة أخرى بهدف تقدير منحني كفاءة **Efficiency Frontier** يغلف كل وحدات اتخاذ القرار، بحيث تكون الوحدات التي تقع على هذا المنحنى هي الوحدات التي تتمتع بأقصى كفاءة ممكنة.

ث) يقوم هذا التحليل على مفهوم أمثلية باريتو **Pareto Optimality** التي تنص على أن: أي وحدة اتخاذ قرار تكون غير كفاء إذا استطاعت وحدة أخرى إنتاج نفس كمية المخرجات بكمية مدخلات أقل وبدون استخدام أي مورد إضافي.

ولتحليل مغلف البيانات نموذجان رئيسيان: الأول هو النموذج الأساسي للتحليل الذي وضعه تشارنس وكوبر ورودرز، وسمي تيمناً بهم وهو نموذج اقتصاديات الحجم الثابتة (نموذج **CCR**)، والذي يفترض أن التغيير في كمية المدخلات التي تستخدمها الوحدة غير الكفاء يؤثر تأثيراً ثابتاً في كمية المخرجات التي تقدمها، بمعنى أن وحدات إتخاذ القرار تعمل وفقاً لخاصية ثبات العائد على الإنتاج للحجم. والثاني هو نموذج اقتصاديات الحجم المتغيرة الذي صاغه بانكر وتشارنس وكوبر ويسمى نموذج **BCC** وقد ظهر عام 1984، أي بعد نموذج **CCR** بست سنوات. وبعبارة أخرى، النموذج الأصلي الذي يفترض ثبات العائد للحجم، فإن نموذج **BCC** يميز بين نوعين من الكفاءة هما الكفاءة الفنية والكفاءة الحجمية. وعند مقارنة مؤشر الكفاءة في نموذج **CCR** ومؤشر الكفاءة في نموذج **BCC** لنفس الوحدة ووجود اختلاف بينهما فإن ذلك يعني أن هذه الوحدة غير كفاء من حيث الحجم، أما إذا تساوى المؤشران فهذا يعني أن الوحدة تحت التقييم تتميز بثبات العائد للحجم. ويتم المقارنة بين نمودجي **CCR** و **BCC** للتعرف على مصادر عدم الكفاءة في الوحدات الإدارية غير الكفاء، هل هي راجعة إلى عدم كفاءة العمليات الداخلية في هذه الوحدات أم أنها راجعة إلى الظروف المحيطة بعمل تلك الوحدات أم راجعة إلى الاثنين معاً. ولهذا الغرض يتم المقارنة بين مقياس الكفاءة الناتج من كلا النموذجين، فمقياس الكفاءة الناتج من نموذج **BCC** يعبر عن الكفاءة الفنية أو التقنية الصافية، أما مقياس الكفاءة الناتج من نموذج **CCR** فيعبر عن الكفاءة الكلية.

ويمكن إجراء هذا التحليل إما من وجهة المدخلات ويصبح تعريف الوحدة الأكثر كفاءة هي الوحدة التي تنتج حجمًا معينًا من المخرجات بأقل كمية مدخلات ممكنة، أو من وجهة المخرجات، حيث تصبح الوحدة الأكثر كفاءة هي تلك التي تنتج أكبر حجم ممكن من المخرجات بكمية معينة من المدخلات.

أما أسلوب تحليل الكفاءة ذو المرحلتين -والمستخدم في هذه الورقة- فيمزج بين الطرق المعلمية واللامعلمية، حيث يعتمد هذا الأسلوب على تحليل الكفاءة في البداية بأسلوب تحليل مغلف البيانات، ثم تحليل انحدار مؤشر الكفاءة الذي تم حسابه على مجموعة من المتغيرات الخارجية لمعرفة أسباب أو عوامل التفاوت في الكفاءة وذلك باستخدام نموذج توبت وهو ما يعرف كذلك بنموذج انحدار المتغير التابع المحدود **censored dependent variable regression**.

(2) البيانات المستخدمة:

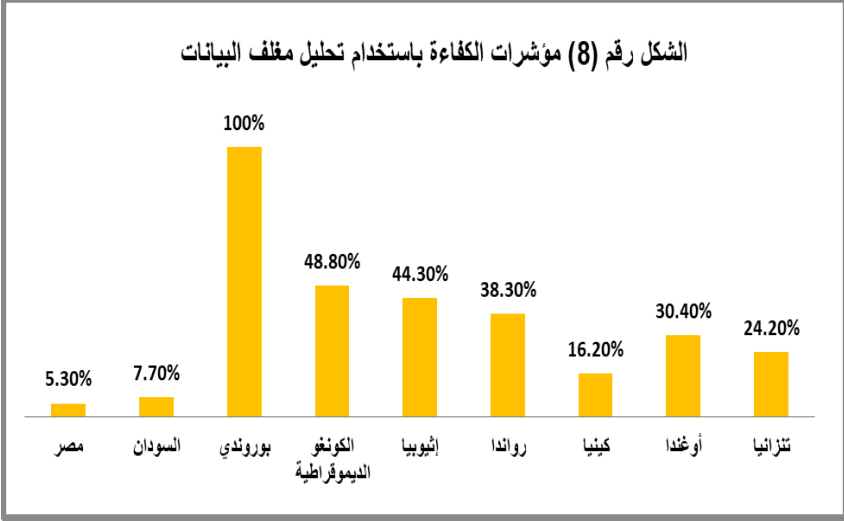
لتحليل فعالية النمو الاقتصادي في خفض معدلات الفقر وتحسين توزيع الدخل سيتم استخدام نموذج تحليل مغلف البيانات ذي التوجيه الاستخدامي وعوائد الحجم المتغير وذلك لطبيعة البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، فتأثير تغير النمو الاقتصادي لا يؤدي إلى تأثير مساوٍ في معدلات الفقر وتفاوت توزيع الدخل وإنما إلى معدلات مختلفة قد تكون متزايدة أو متناقصة مما يجعل نموذج العائد المتغير أكثر مناسبة لطبيعة الدراسة.

فيما يتعلق بالمدخلات والمخرجات التي تم اختيارها في هذا التحليل: فيمثل معدل النمو الاقتصادي المدخل الرئيسي، أما المخرجات فتتمثل في المؤشرات الخاصة بالفقر وتفاوت توزيع الدخل وذلك على النحو التالي:

المخرجات	المدخلات
- مؤشر الفقر متعدد الأبعاد - معامل جيني	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(3) نتائج التحليل:

باستخدام تحليل مغلف البيانات للعلاقة، عن طريق www.deaos.com، يتبين أن دولة بوروندي هي أكثر الدول التي يتناسب فيها معدل النمو أو الأداء الاقتصادي ومعدلات الفقر حيث تعاني الدولة من معدلات نمو اقتصادية متدنية للغاية (أقل من الواحد الصحيح) مع معدلات فقر مرتفعة، بينما باقي دول حوض النيل والتي حققت أداءاً اقتصادياً أفضل، لم ينتج عن هذا الأداء فيها تحسناً نظيراً في معدلات الفقر أو في مستويات التفاوت في توزيع الدخل. وهو ما يدل على وجود إشكالية حقيقية في العلاقة بين قدرة هذه الدول على استغلال ما تحققه من معدلات نمو اقتصادي في الحد من الفقر. مما يدل على وجود فجوة حقيقية بين معدلات النمو الاقتصادي أو الأداء الاقتصادي المتحققة في تلك الدول ومستويات الفقر فيها. أي أن النمو الاقتصادي المتحقق لم يستغل بصورة حقيقية أو فعالة في الحد من الفقر في تلك الدول.



من اعداد الباحث من مخرجات تحليل مغلف البيانات باستخدام DEA online software وتتمثل المرحلة التالية في منهج الدراسة في تحليل العوامل المفسرة لتباين فعالية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر في دول حوض النيل باستخدام نموذج الانحدار المحدود Censored Regression Analysis وذلك بتطبيق Tobit Regression⁸ لإختبار مدى تأثير العوامل التالية على فعالية النمو الاقتصادي:

(أ) معدل التضخم: فالتضخم يؤثر بصورة مباشرة على معدلات الفقر لما يخلفه من أثر على الدخل الحقيقي والقوى الشرائية للأفراد.

(ب) درجة الانفتاح التجاري: حيث يؤثر الانفتاح الاقتصادي على الفقر من خلال تأثيره على مستويات الدخل ويفترض أن يكون هذا التأثير موجباً بسبب ما يرتبط بالانفتاح الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية من نقل التكنولوجيا وزيادة الاستثمارات وبالتالي ارتفاع الإنتاجية وتوليد فرص توظيف جديدة. إلا أنها على الجانب الآخر تؤثر على توزيع الدخل في الدولة. ويختلف هذا الأثر إيجاباً أو سلباً بطبيعة الهيكل الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها على التكيف مع الانفتاح الاقتصادي وقدرة عوامل الإنتاج على الانتقال من نشاط إنتاجي إلى آخر.

⁸ عادة ما يستخدم نموذج الانحدار المحدود كخطوة تالية لتحليل مغلف البيانات وذلك لملائمته لطبيعة مؤشر الكفاءة من حيث كونه مؤشر قيمته محدودة أو محصورة بين حد أدنى وحد أعلى ولا يمكن تجاوزهما، ويسمى منهج التحليل في هذه الحالة تحليل مغلف البيانات ذو المرحلتين.

(ت) معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي: حيث يمكن التعليم الأفراد من الاستفادة من النمو الاقتصادي والانتقال إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر دخلاً وبالتالي الحد من الفقر.

(ث) معدل نمو القيمة المضافة لقطاع الزراعة: تتسم الدول الأفريقية عادة بوجود ارتباط عضوي بين قطاع الزراعة والفقر في الدولة، بمعنى أن قطاع الزراعة هو أكثر القطاعات ارتباطاً بالفقراء ونموه هو الأكثر تأثيراً على معدلات الفقر في تلك الدول، وبالتالي يفترض أن يكون اتجاه العلاقة بين الطرفين سالباً.

(ج) معدل نمو السكان: يعد ارتفاع معدل النمو السكاني من أهم معوقات النمو الاقتصادي في الدول النامية. فعادة ما تمتص الزيادة السكانية عوائد النمو الاقتصادي المحقق وبالتالي تحد من تأثيره على معدلات الفقر والتنمية في الدولة.

من خلال تحليل أثر هذه العوامل على مؤشر الكفاءة (فاعلية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر) باستخدام انحدار توبت جاء النموذج على الشكل التالي:

Efficiency =

$$-369.62 + 7.085 \text{ inf} + 77.62 \text{ pop} + 1.08 \text{ unemp} - 0.86 \text{ trade} + 1.53 \text{ enroll}$$

(-4.04) (2.51) (3.83) (2.12) (-2.19) (4.81)

يتبين من النموذج: أن العامل الأكثر تأثيراً على هذه الفاعلية هو عامل التعليم (enroll)، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن ارتفاع معدلات التعليم تمكن العمالة في هذه الدول من التكيف مع التغيرات الهيكلية الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي من خلال قدرتها على الانتقال من القطاعات الأقل نمواً أو تطوراً إلى القطاعات الأكثر نمواً وتطوراً. وكذلك قدرتهم على تطوير القطاعات التي يعملون فيها ورفع إنتاجيتها، وتحديثها مما يترتب عليه نمو هذه القطاعات وتوليدها لدخل أكبر. أما العامل الثاني الذي يحد من فاعلية النمو الاقتصادي، فهو ارتفاع معدلات النمو السكاني (pop) في دول الإقليم والتي تحد من النمو الاقتصادي الحقيقي وقدرته على علاج مشكلة الفقر في تلك الدول.

خاتمة:

تناولت هذه الورقة تحليل العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء بالتطبيق على دول حوض النيل، في محاولة لتحديد إذا ما ارتبط النمو الاقتصادي في تلك الدول بتحسين في توزيع الدخل وخفض معدلات الفقر وتحقيق ما يعرف بالنمو الشامل؛ أم خلافاً

لذلك صاحب النمو تدهور في توزيع الدخل أضعف أو حتى قلب أثر النمو في خفض معدلات الفقر. وذلك من خلال عرض الدراسات والأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بينهما ثم عرض لأهم ملامح الاداء الاقتصادي لدول حوض النيل خلال الفترة محل الدراسة. وبعدها تحليل للعلاقة بين النمو والفقر باستخدام تحليل مغلف البيانات ثم تحديد أهم محددات هذه العلاقة.

وقد خلصت هذه الورقة إلى وجود إشكالية حقيقية في العلاقة بين قدرة هذه الدول على استغلال ما تحققه من معدلات نمو اقتصادي في الحد من الفقر فيوروندي والوحيدة التي تتناسب بها معدلات النمو الاقتصادي مع معدلات الفقر يكاد يكون نموها الاقتصادي صفر (أقل من واحد في المائة) بمعنى أنها الدولة التي ينخفض فيها معدل النمو الاقتصادي للغاية ومعه ترتفع معدلات الفقر وهو الأمر المنطقي أو المتوقع، أما الدول التي حققت معدلات نمو مرتفعة فلم تقترن بمعدلات فقر وتفاوت في توزيع الدخل منخفضة. مما يدل على وجود فجوة حقيقية بين معدلات النمو الاقتصادي أو الأداء الاقتصادي المحققة في تلك الدول ومستويات الفقر فيها. أي أن النمو الاقتصادي المتحقق لم يستغل بصورة حقيقية أو فعالة في الحد من الفقر في تلك الدول. وقد تبين أن العامل الأكثر تأثيراً على هذه الفاعلية هو عامل التعليم، ويمكن تفسير ذلك في ضوء أن ارتفاع معدلات التعليم تمكن العمالة في هذه الدول للتكيف مع التغيرات الهيكلية الاقتصادية المرتبطة بالنمو الاقتصادي من خلال قدرتها على الانتقال من القطاعات الأقل نمواً أو تطوراً إلى القطاعات الأكثر نمواً وتطوراً. وكذلك قدرتهم على تطوير القطاعات التي يعملوا فيه ورفع إنتاجيتها وتحديثها مما يترتب عليه نمو هذه القطاعات وتوليدها لدخل أكبر. أما العامل الثاني الذي يحد من فاعلية النمو الاقتصادي، فهو ارتفاع معدلات النمو السكاني في دول الإقليم والتي تحد من النمو الاقتصادي الحقيقي وقدرته على علاج مشكلة الفقر في تلك الدول.

Adams, Richard H. "Economic Growth, Inequality and Poverty: Estimating the Growth Elasticity of Poverty." *World Economics* (Elsevier) 32, no. 12 (2004).

Akol, Philip J. and others. *Nile Basin Water Resources Atlas*. Nile Basin Initiative, 2016.

Albagoury, Samar H. "INclusive Green Growth in Africa: Ethiopia Case Study." *MPRA*. 2016.

https://www.google.com/eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjD1N-bjPvRAhUB7RQKHwBXAvUQFfggMAA&url=https%3A%2F%2Fmpira.ub.uni-muenchen.de%2F74364%2F1%2FMPRA_paper_74364.pdf&usg=AFQjCNEEjcYSmNKnMc4SZeuaAohWRPtBWQ&sig2=0hAw3SC.

Bhagwati, J.N. "Poverty and Public Policy." *World Development* 16, no. 5 (1988): 539-654.

Bruno, M., M.Ravallion and L.Squire. "Equity and Growth in Developing Countries: Old and New Perspectives on the Policy Issue." In *Income Distribution and High Growth*, by V. Tani and K.Y.Chu. Cambridge: MIT Press, 1998.

Cooper, William W, etal. "Data Envelopment Analysis: History, Models and Interpretations." In *Handbook on Data Envelopment Analysis*, by etal William Cooper. New York: Springer, 2011.

Fosu, Augustin Kwasi. *Inequality and the Impact of Growth on Poverty: Comaritive Evidence for Sub Saharan Africa*. Helsiniki: World Institute for Developemt Economics Research , 2008.

Kanbur, Ravi. "Income Distribution and Development." *Economics* 1 (2000): 3.

Khan, Haider A. "Sectoral Growth and Poverty Alleviation: A Multiplier Decomposition Technique Applied to South Africa." *world Economics* (Elsevier) 27, no. 3 (1999).

Lopez, J. Humberto. "The Relative Roles of Growth and Inequality for Poverty Reduction." In *Poverty Reductiion and Growth: Virtuous and Vicious Circles*, by Guillermo E. Perry and Others, 60. Washington D.C.: World Bank, 2006.

Lundstrom, Elena Ianchovichina and Susanaa. *What is Inclusive Growth?* World Bank, 2009.

Missehorn, Mark & Klasen, Stephan. "Determinants of the Growth Semi-Elasticity of Poverty Reduction." *German Development Economics conference*. Berlin: Research Committee Development Economics, 2006.

Suryahadi, Asep and others. "The Effects of Location and Sectoral Components of Economic Growth on Poverty Evidence from Indonesia." *Journal of Development Economics* (Elsevier) 89 (2009): 109-117.

World Bank. *World Development Indicators 2002*. Washington D.C.: World Bank, 2002.

السيد, زينب توفيق". عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً "بحوث اقتصادية عربية. 2015: 7-35 ,
 الليثي, هناء خير الدين و هبة. العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر في مصر . القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2006 ,
 بوجونيون ,فرانسوا .العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل والحد من الفقر: مع تعليق عن مصر . 1990/1991-2004/2005. القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2005 ,
 علي ,علي عبدالقادر". النمو الاقتصادي المحابي للفقراء "سلسلة جسر التنمية. 2009 ,
 ملحق إحصائي: نتائج تحليل إنحدار توبت:

. tobit effeciency inflation population unemployment trade enrollment, 11(0) ul(100)						
tobit regression			Number of obs = 9			
			LR chi2(5) = 16.96			
.og likelihood = -31.600847			Prob > chi2 = 0.0046			
			Pseudo R2 = 0.2115			
effeciency	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
inflation	7.085459	2.825318	2.51	0.066	-.758882	14.9298
population	77.62633	20.26475	3.83	0.019	21.36236	133.8903
inemployment	1.084927	.511182	2.12	0.010	-.334317	2.504196
trade	-.8628878	.3932059	-2.19	0.093	-1.954603	.2288269
enrollment	1.52972	.318199	4.81	0.009	.646258	2.413182
_cons	-369.6202	91.53831	-4.04	0.016	-623.7713	-115.4691
/sigma	11.45404	2.938669			3.294991	19.6131
obs. summary:						
0 left-censored observations						
8 uncensored observations						
1 right-censored observation at effeciency>=100						